

تونس

سبتمبر 2019

تواصل المفوضية دعمها لجهود الدولة التونسية من أجل إنشاء نظام وطني للجوء ، و في إطار ذلك تدعم بناء القدرات الوطنية في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.

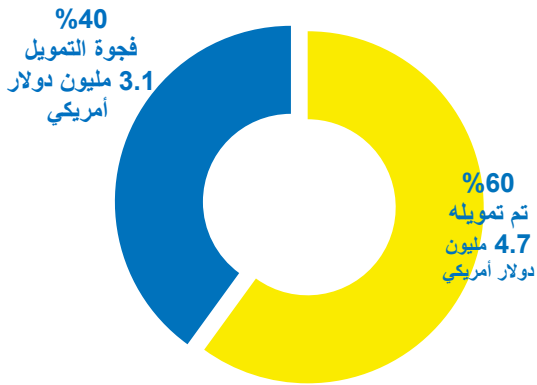
تدعم المفوضية جهود الإنقاذ البحري الذي تقوم به السلطات التونسية واستجاباتها الإنسانية، لاسيما السماح بالاستضافة المؤقتة للمنقذين. إضافة إلى استجابتها الإنسانية و سماحها بإنزال المهاجرين و اللاجئين الى البر.

تقوم المفوضية بتوفير الحماية والمساعدة للاجئين و طالبي اللجوء بما في ذلك الوافدين في إطار تدفقات الهجرة المختلطة. كما تدعم المفوضية جهود التأهب لحالات الطوارئ في حالة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة.

التمويل المطلوب (حتى 2 أكتوبر 2019)

7.8 مليون دولار أمريكي

الدعم المطلوب لعمليات المفوضية في تونس



الأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية

حسب بلدان الأصل

المجموع : 2.729

سوريا	1241
اخرى	423
ساحل العاج	392
السودان	259
ايريتريا	235
الصومال	179

حتى 30 سبتمبر 2019



لاجئة سورية أنشأت مشروعها الخاص في نابل بفضل برنامج المفوضية لتوفير سبل العيش الذي تم تنفيذه بالشراكة مع ADRA سنة - © UNHCR2018

تواجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

الموظفين:

73 موظف محلي
12 موظف دولي

المكاتب:

1 مكتب رئيسي في تونس
1 مكتب ميداني في جرجيس
حضور ميداني في مدينين وصفاقس

العمل مع الشركاء

تضمن المفوضية الحماية الدولية وتقديم المساعدة متعددة القطاعات للأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية بالتعاون مع الحكومة التونسية. كما تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من أجل ضمان حسن تنسيق عملية الاستجابة وفعاليتها. يقوم الشركاء الآتي ذكرهم بتنفيذ أنشطة محددة في مجالات مختلفة:

- **المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH):** بناء القدرات و المناصرة في مجالي الحماية الدولية و قضايا اللجوء بما في ذلك سياق التدفقات السكانية المختلطة. كما يتولى تقديم المساعدة القانونية.
- **الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS):** توفير سبل العيش ودعم سبل الوصول الى العمل، بما في ذلك التدريبات المهنية و المشاريع الصغرى و الأعمال المدفوعة الأجر.
- **المجلس التونسي للاجئين (CTR):** تحديد صفة الوافدين الجدد، الحماية والوقاية من العنف الجنسي و التمييز الجنسي (SGBV)، حماية الطفل، الدعم النفسي و الاجتماعي، تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تقديم المشورة والأنشطة الترفيهية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة.

إن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عضو في فريق الأمم المتحدة القطري في تونس كما تساهم في أنشطة التخطيط و التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2015 – 2020.

الأنشطة الرئيسية

الحماية

- في ظل غياب قانون وطني للجوء، تقوم المفوضية بتسجيل طالبي اللجوء ودراسة ملفاتهم والقيام بعملية تحديد صفة اللاجئ في تونس، لضمان أن يكون الأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية مسجلين و حاملين للوثائق المطلوبة، وهذا ما يحول دون تعرضهم للإيقاف التعسفي أو الاحتجاز أو الردّ القسري. في عام 2017، إعدمت المفوضية نظام التسجيل البيومترى لتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها ومنع الاحتيال.
- تواصل المفوضية بالتعاون مع شركائها من منظمات المجتمع المدني، دعمها للحكومة التونسية لتقديم مشروع قانون اللجوء الوطني إلى البرلمان من أجل المصادقة عليه. و تجدر الإشارة، أنه بناءً على طلب الحكومة، قدمت المفوضية الدعم و التوجيه الفني لمركز الدراسات القانونية والقضائية أثناء عملية صياغة مشروع القانون السابق ذكره.
- تنظم المفوضية تدريبات لفائدة موظفي إدارة الحدود والاجانب بوزارة الداخلية من أجل ضمان إمامهم بقضايا اللجوء والحماية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة. كثيرا ما تنتقد القوات البحرية التونسية القوارب المنكوبة على الساحل التونسي، والتي تكون في أغلب الاحيان قد غادرت من ليبيا. بالإضافة إلى هذا، يتم اعتراض مجموعات من المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون برا و بشكل غير نظامي الحدود التونسية الليبية (في كلا الإتجاهين). تعمل المفوضية على أن يكون عمل إدارة الحدود والاجانب في كنف متطلبات حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.
- تعتمد المفوضية في تونس منهجا تشاركيا لتعزيز الحماية المجتمعية، وبناء الروابط بين مختلف مقدمي الخدمات و ضمان حسن التواصل مع اللاجئين. يعمل شريك المفوضية المجلس التونسي للاجئين على تطوير المساحات الآمنة وتعزيز التواصل مع المجتمعات المتضررة من أجل التعرف على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعرضين للخطر، مثل الناجين من العنف الجنسي والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

- يقدم شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH)، المشورة القانونية و يضمن وجود تمثيل قانوني لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يطلبون المساعدة القانونية.

التعليم

- يمكن للاجئين و طالبي اللجوء من الأطفال مزاوله تعليمهم الإبتدائي والثانوي. للترقيع من نسب الحضور المدرسي، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها منحةً تعليمية لمرّة واحدة للطلاب كمساهمة لمساعدة الأولياء على شراء الكتب واللوازم المدرسية.

الصحة

- يمكن للاجئين وطالبي اللجوء الانتفاع بخدمات مرافق الرعاية الصحية الأساسية على غرار المواطنين التونسيين. وتقوم المفوضية، من خلال شريكها المجلس التونسي للاجئين، بسداد تكاليف العلاج و الأدوية الخاصة بالرعاية الصحية الأساسية، والأمراض المزمنة، والتدخلات الطبية الطارئة للفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين وطالبي اللجوء.

الأمن الغذائي والتغذية

- يتلقى اللاجئون و طالبي اللجوء المقيمون في المأوى قسائم أسبوعية لشراء الطعام والمواد الأخرى التي يختارونها. يتلقى بعض اللاجئون مساعدات نقدية متعددة الأغراض لدعم تلبية الاحتياجات الأساسية.

التمكين المجتمعي والتعويل على الذات

- تقوم المفوضية، مع شريكها الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الإجتماعي (TAMSS)، بتعزيز مبدأ التعويل على الذات و خلق فرص عمل مدرة للدخل للاجئين، وذلك من خلال التدريبات المهنية المتخصصة، و تكوين المشاريع الصغرى، والتوظيف في الشركات الخاصة.

الحلول الدائمة

- تسعى المفوضية لإيجاد حلول للاجئين من خلال إعادة التوطين في بلدان أخرى كلما أمكن ذلك أو كذلك توفير الدعم الخاص وجمع شمل الأسرة والتجنيس. عندما تكون الظروف ملائمة، تسهل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية العودة الطوعية. في حالات أخرى، تدعم المفوضية الاندماج المؤقت للاجئين في المجتمع والإقتصاد التونسي.

التأهب لحالة للطوارئ

- بناءً على طلب الحكومة التونسية و في إطار التأهب لحدوث تدفق للاجئين و المهاجرين من ليبيا، تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2014 و بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين تنسيق جهود التأهب المشتركة بين الوكالات، بدأت عملية تحيين خطة الطوارئ التي طلبتها الحكومة في أوائل عام 2019 و أسفرت عن وضع خطة طوارئ متعددة القطاعات.

أهم الأولويات لعام 2019

- دعم جهود الدولة التونسية من أجل اعتماد مشروع قانون اللجوء الوطني، و ذلك من خلال بناء القدرات المستمر، و السعي لنشر ثقافة الممارسات الفضلى.
- استمرار التسجيل وتحديد وضع اللاجئين من أجل تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية الدولية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة.
- تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم من خلال دعم الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، وكذلك إعطاء الأولوية للمساعدة المباشرة لأكثر الفئات ضعفاً.

أهم التحديات لعام 2019

- لم يصادق مجلس النواب التونسي المكلف بالتشريع القانوني في البلاد على القانون الوطني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء بعد، مما يجعل اللاجئين وطالبي اللجوء في وضع قانوني واجتماعي و اقتصادي هش.
- تتأثر تونس بشكل كبير بتقلب الأوضاع السياسية والأمنية في البلدان المجاورة، لا سيما ليبيا. و هو ما يجعل زيادة الوافدين الجدد تتحدى بشدة طاقة الاستيعاب التي تعتبر محدودة في تونس.
- تظل درجة استيعاب المأوى لأعداد الوافدين الجدد تشكل تحدياً كما يتزايد عدد طالبي اللجوء الذين ينتظرون مواعيد تحديد صفة اللجوء، على الرغم من تعزيز صفوف الموظفين.

العلاقات الخارجية / العلاقات مع الجهات المانحة

شكر خاص للمانحين للدعم مخصص الغرض لعمليات المفوضية في تونس لعام 2019

إيطاليا (2.2 م) | الولايات المتحدة الأمريكية (0.6 م) | سويسرا (0.4 م) | هولندا (0.3 م) |
(RDPP NA - EU (0.3 M) | لوكسمبورغ (0.2 م) | موناكو (0.08 م)

شكراً لأهم المانحين للدعم غير مخصص الغرض في 2019

الجهات المانحة الخاصة أستراليا | الدنمارك | فرنسا | ألمانيا | الجهات المانحة الخاصة ألمانيا | أيرلندا | الجهات المانحة الخاصة إيطاليا | الجهات المانحة الخاصة اليابان | الكويت | مالطا | النرويج | هولندا | الجهات المانحة الخاصة جمهورية كوريا | الجهات المانحة الخاصة إسبانيا | السويد | الجهات المانحة الخاصة السويد | سويسرا | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية

للتواصل:

كيارى ماريا كافلكانتى ، cavalcac@unhcr.org ، Associate Reporting Officer

سوار بوراوي ، bouraoui@unhcr.org ، Executive Associate

أو عبر الرابط:

[UNHCR Tunisia country page](https://www.unhcr.org)